

السودان حائر بين مواجهة التضخم وحماية النمو الهش

الفقراء يتجرعون مرارة الإصلاحات الاقتصادية القاسية

ويعاني السودان من أزمات متجددة في الخبز والطحين والوقود وغاز الطهي، نتيجة ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه في الأسواق الموازية إلى أرقام قياسية مقابل الجنيه.

ووضعت الحكومة الانتقالية السودانية برنامجا محليا للإصلاحات يهدف إلى استقرار الاقتصاد، وإزالة التشوهات، وتحسين القدرة التنافسية، وتعزيز الحوكمة، يحقق في النهاية الحصول على ناشيرة تخفيف عبء الديون.



كمال كبر
الفلاء سيزيد من معاناة الناس وستأكل الأجور والمعاشات

وتقتضي خطة الإصلاح بإلغاء دعم الوقود الكبير لإفساح المجال للمزيد من الإنفاق الاجتماعي، بما في ذلك برنامج دعم الأسرة في السودان والإنفاق الصحي، كما سيتم توسيع القاعدة الضريبية من خلال ترشيح الإعفاءات الضريبية.

كما تعترض السلطات اتخاذ تدابير تجاه سعر صرف موحد وإرساء إجراءات مقاصة في السوق في مقابل الحصول على التمويل الكافي من المانحين لدعم السكان من خلال الانتقال الصعب إلى اقتصاد قائم على السوق يعمل بشكل جيد.

وكانت الحكومة قد شرعت في تطبيق برنامج دعم للأسر الفقيرة، أي نحو 32 مليون سوداني من جملة سكان البلاد البالغ عددهم 44 مليوناً تقريبا، يهدف إلى تقديم الأموال نقداً للفقراء بغية تخفيف آثار الإجراءات الاقتصادية القاسية.

وسيستمر البرنامج بالاتفاق مع صندوق النقد لمدة عام تقريبا، وإذا أثبتت العملية نجاحها فإن الحكومة يمكنها الحصول على المزيد من القروض والتمويلات من المؤسسات المالية الدولية حتى تواصل تطبيق البرنامج على مراحل.

تتفاقم محنة صنّاع السياسات المالية السودانية بين مواجهة ارتفاع التضخم ولهب الأسعار وبين حماية النمو الاقتصادي الهش، في ظل تباين الآراء حول نجاح برنامج الإصلاحات القاسية، والتي سيكون الفقراء أول من يدفع الثمن الباهظ لها.

ويتفق الخبير الاقتصادي كمال كبر مع رأي الأمين العام للجهاز القومي لحماية المستهلك، ويتوقع أن تطلق الخطوة الأخيرة موجة جديدة من التضخم. وقال إن "الغلاء سيزيد من معاناة الناس وبالتالي تتآكل الأجور والمعاشات". وأشار كبر إلى أن الزيادة تؤثر سلبا على القطاعات الإنتاجية بزيادة تكاليف الإنتاج وتوقع بالتالي أن تؤدي إلى هزيمة فكرة تعظيم الصادرات.

وتستهدف الحكومة السودانية في موازنة 2021 معدل تضخم بحدود 95 في المئة وتحقيق نسبة نمو 1.7 في المئة بنهاية العام الجاري، لكن بالنظر إلى الوضع الحالي فإنه من المستبعد أن تحقق ذلك الهدف.

وفي فبراير الماضي، عومت الحكومة جزئيا العملة المحلية ما أدى إلى ارتفاع سعر الدولار لأكثر من 375 جنيها من 55 جنيها السعر الرسمي قبل التعويم، في معنى لجسر الفجوة بين السعر الرسمي وأسعار السوق الموازية.

وتبع التعويم زيادة سعر الدولار الجمركي الذي يبيعه البنك المركزي للتجار بغرض استيراد السلع في مارس الماضي، من 15 جنيها للدولار إلى 28 جنيها، الأمر الذي أشعل شرارة موجة جديدة من التضخم.

وتعويم العملة - إضافة إلى رفع الدعم عن السلع، مطلبان أساسيان لصندوق النقد الدولي؛ لدعم برنامج إصلاح اقتصادي تنفذه الحكومة السودانية.

ويشهد السودان تطورات متسارعة، ومتشابكة، ضمن أزمة الحكم، عزلت قيادة الجيش عمر البشير من الرئاسة في 11 أبريل 2019، تحت وطأة احتجاجات شعبية بدأت أواخر 2018، تندبا بتردي الأوضاع الاقتصادية.

الخرطوم - تجددت الحكومة الانتقالية السودانية نفسها في موقف مرجح من أجل المضي قدما في برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي وكبار المانحين الدولي بسبب المؤشرات السلبية التي ما انفكت تدخل إلى المنطقة الحمراء.

وأخر هذه المتاعب، التي تسبب صاعدا لبيك السودان المركزي في طريق حماية الاقتصاد المشلول، هي استمرار معدل التضخم في الارتفاع حيث زاد بمقدار 15.65 نقطة مئوية إلى 378.79 في المئة في مايو الماضي، من 363.14 في المئة في أبريل الماضي.

وعزا الجهاز المركزي للإحصاء الحكومي هذا الارتفاع لزيادة في التضخم بمجموعة الأغذية والمشروبات والوقود، الذي ارتفع إلى 597.87 في المئة في مايو، على أساس سنوي، من 526.88 في المئة لشهر أبريل الماضي.

وكانت الحكومة الانتقالية قد أعلنت الأسبوع الماضي رفع الدعم عن الوقود نهائيا؛ لتتقارب أسعار المحروقات بنسبة تزيد عن 100 في المئة، في تحرك وصفه خبراء بأنه قاس وان الفقراء هم الوحيدون من سيتجرعون مرارة الإصلاحات الاقتصادية.

وتزايدت الضغوط على الحكومة السودانية من أجل الإسراع في انتاج سياسات اقتصادية جديدة للحد من تراجع قيمة العملة المحلية ومحاصرة التضخم وتحقيق معدلات نمو مستقرة.

وتباينت آراء المختصين والمواطنين بشأن الإجراءات الاقتصادية التي أعلنتها وزارة المالية ووزارة الطاقة فمنهم من رأى في نهاية النفق بصيصا ومنهم من عبر عن استيائه، لكن معظمهم يتفق معها.

واعتبر الأمين العام للجهاز القومي لحماية المستهلك نصر الدين صالح أن السياسات الاقتصادية التي أعلنت عنها الحكومة مؤخرا والمتمثلة في رفع الدعم عن الوقود كانت أمرا حتميا.

ونسبت وكالة الأنباء السودانية الرسمية إلى صالح قوله إن تلك الخطوة جاءت "لأن ظروف البلاد دعت لذلك وهو المخرج السليم لتعافي الاقتصاد".

ومع ذلك، طالب صالح السلطات بالإسراع في تنفيذ السياسات التي تخفف من عبء هذه الإجراءات من على كاهل المواطنين، والتي سينجم عنها ارتفاع في بعض السلع بسبب تكاليف النقل اللوجستي.

تسوية أميركية - أوروبية تنهي نزاعا قديما بشأن بوينغ وأيرباص

اتفاق بين الطرفين على إنهاء حرب الرسوم الجمركية



صناعة الطيران الرابع الأكبر

وقالت خلال مكالمة فيديو مع صحافيين إن "نجاح المفاوضات اليوم يحل مشكلة تجارية مزعجة منذ فترة طويلة في العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا".

وتابعت "بدلا من القتال مع أحد أقرب حلفائنا، نجتمع أخيرا في مواجهة تهديد مشترك"، وذلك في إشارة إلى الصين. وينص الاتفاق على تعليق الرسوم الجمركية العقابية المتبادلة التي فرضها الجانبان على خلفية هذا النزاع لمدة 5 سنوات.

وشهدت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تراجعا إلى أدنى مستوياتها خلال إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب الذي لطالما وصف الاتحاد الأوروبي بأنه "أسوأ من الصين بممارساته التجارية".

واتفق الطرفان في مارس الماضي على تعليق هذه الرسوم الجمركية المطبقة على جانبَي الألسسي في إطار النزاع بين مصنع الطائرات الأوروبي إيرباص ومناقسه الأميركي بوينغ لأربعة أشهر.

والمفوضية الأوروبية التي تشترط على سياسة التجارة للاتحاد الأوروبي حريصة على إيجاد حل بحلول 11 يوليو وهو موعد انتهاء تعليق رسوم جمركية بين الجانبين تم الاتفاق عليه في مارس.

والرسوم الجمركية على بضائع قيمتها 11.5 مليار دولار جرى فرضها على مراحل بدءا من 2019 بعد أن حققت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي انتصارات جزئية في منظمة التجارة العالمية بشأن مزاعم بدعم غير عادل لشركتي بوينغ وإيرباص.

طوت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي صفحة خلافاتهما الطويلة حول طريقة تقديم الدعم لصناعة الطيران على خطتي الألسسي، وهو تحول يرى محللون أنه سيخفف من وقع حرب الرسوم التجارية التي خاضها الطرفان في السنوات الأخيرة.

ممثلة التجارة الأميركية كاثرين تاي عقب القمة بين الرئيس الأميركي جو بايدن وقادة المفوضية الأوروبية التي عقدت في بروكسل "بدأ الاجتماع بإحراز تقدم بشأن الطائرات". وأضافت "كننا قد قررنا معا حل هذا الخلاف، اليوم التزمنا بوعودنا (...) هذا الاتفاق يفتح فصلا جديدا في علاقتنا".

ويتبادل الطرفان منذ العام 2004 تهمة تقديم مساعدات حكومية بشكل غير قانوني لشركتهما المصنعتين للطائرات، وقد أصدرت منظمة التجارة العالمية حكما بأن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة منحوا دعما إلى شركتي صناعة الطائرات لديهما.

وفي السنوات الثماني الماضية كان الجدل يدور بشكل أساسي حول ما إذا كان كل طرف قد انصاع لتلك الأحكام. وتسبب إخفاق الاتحاد الأوروبي في سحب الدعم لأيرباص بالكامل في موافقة منظمة التجارة العالمية على فرض عقوبات أميركية بدأت من أواخر 2019 على سلع أوروبية تصل قيمتها إلى 7.5 مليار دولار.

وأكدت تاي من جانبها أنها ناقشت النزاع في أول اجتماع مباشر مع نظيرها الأوروبي فالديس دومبرفسكيس قبيل قمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

بروكسل/ واشنطن - أعلن مسؤولون أميركيون وأوروبيون الثلاثاء التوصل إلى اتفاق ينهي نزاعا قديما بشأن الدعم لعملاقي صناعة الطائرات بوينغ وإيرباص استمر 17 عاما تخللتها حرب رسوم جمركية بين خطتي الألسسي، بينما يسعى الطرفان إلى إجماع صعب المثل بشأن كيفية التعامل مع المنافسة من الصين.



أورسولا فون دير لاين
كنا قد قررنا معا حل هذا الخلاف، الآن التزمنا بوعودنا

صعوبات في التخلص من تمويل قطاع الوقود الأحفوري

مصارف العالم أكثر من 3.6 تريليون دولار في الوقود الأحفوري، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف إجمالي الاستثمارات والقروض التي تدعم المشاريع الخضراء.

ويقول محللون إن هذا التباين الدائم في تفضيل معظم المصارف للاستثمار في قطاعات النفط والغاز والفحم قد يبدو أنه يسير نحو التلاشي. وتتجاوز السندات والقروض الخضراء من القطاع المصرفي العالمي قيمة التمويل الأحفوري حتى الآن هذا العام، وهو انعكاس غير مسبق منذ إبرام اتفاقية باريس في نهاية عام 2015.

وظهرت في السنوات الأخيرة سندات عرفت بسندات التحول أو سندات مرتبطة بعوامل البيئة والمجتمع والحوكمة والتي أشرت الكثير من التحفظ، لكن الممولين والمستثمرين يحاولون تجاوز العقبات التي تعترضهم.

وتظهر بيانات بلومبرغ التي تغطي ما يقرب من 140 مؤسسة للخدمات المالية في جميع أنحاء العالم على الأقل أنها ضخت حوالي 203 مليارات دولار من السندات والقروض لمشاريع الطاقة المتجددة وغيرها من المشاريع الصديقة للبيئة حتى منتصف مايو الماضي، مقارنة بنحو 189 مليار دولار للشركات التي تركز على الهيدروكربونات.

في الطاقة المتجددة. وأضاف التقرير أن الاستثمارات في الطاقة المتجددة لا تقل سوى سدس استثمارات الوقود الأحفوري.

- 80.2 في المئة نسبة استخدام النفط والغاز في 2019
- 80.3 في المئة نسبة استخدام النفط والغاز في 2009
- 11.2 في المئة نسبة استخدام الطاقة النظيفة في 2019
- 8.7 في المئة نسبة استخدام الطاقة النظيفة في 2009

ويأتي صدور هذا التقرير بعد أسابيع قليلة من صدور تقرير لوكالة بلومبرغ يشير إلى أن البنوك العالمية تسير بخطى سريعة في العام 2021 باتجاه الالتزام بالمزيد من التمويل لمشاريع الصديقة للمناخ بعد أن ضخت تريليونات من الدولارات في النفط والغاز والفحم في السنوات الست الأخيرة. ومنذ أن انتفقت دول العالم على الحد من ارتفاع درجات الحرارة، ضخت

وقالت شبكة رين 21 إن استخدام الوقود الأحفوري بالنسبة إلى مجمل مصادر الطاقة العالمية بلغ 80.2 في المئة في 2019 مقارنة مع 80.3 في 2009، حين أن الطاقة المتجددة مثل الرياح وتلك المستمدة من الشمس شكلت نحو 11.2 في المئة في 2019 ارتفاعا من 8.7 في المئة عام 2009.

وتتألف بقية مصادر الطاقة من الكتلة الحيوية التقليدية المستخدمة إلى حد بعيد في الطهي أو تدفئة المنازل في الدول النامية.

غير أنه في مناطق عديدة، تشمل أجزاء من الصين والاتحاد الأوروبي والهند والولايات المتحدة، بات بناء محطات جديدة للرياح أو الطاقة الشمسية الكهروضوئية أرخص من تشغيل محطات الفحم القائمة.

وقال التقرير إن مصادر الطاقة المتجددة تتفوق أيضا على محطات الطاقة الجديدة التي تعمل بالغاز الطبيعي من حيث التكلفة في العديد من المواقع، وهي أرخص مصادر لتوليد الكهرباء في بلدان جميع القارات الرئيسية.

وفي ظل جائحة كورونا تهدف حزم الإنعاش الاقتصادي في العديد من البلدان إلى تحفيز المزيد من الاستثمار

انبعاثات ضارة أولاها ثاني أوكسيد الكربون، وهو الغاز الرئيسي المسبب للاحتباس الحراري. وبالترافق مع ازدياد تركيز انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى مستويات قياسية تزايدت الدعوات التي تطالب الحكومات بخفض الانبعاثات بدرجة أكبر والحد من استخدام الوقود الأحفوري للوفاء بأهداف المناخ العالمية.

الاستهلاك والاستثمار في محطات جديدة لذلك النوع من الوقود، وكذلك تراجع استخدام طاقة الكتلة الحيوية -مثل الخشب أو النفايات الزراعية- في التدفئة والطهي. ويختزل التقييم مدى التحديات الهائلة التي تعترض العالم من أجل الإسراع في التحول إلى الطاقة النظيفة، قياسا بما ينتجه حرق الوقود الأحفوري -مثل الفحم والغاز والبترو- من



قطاع لم يفقد قوة الدفع

لندن - قَدّم خبراء يهتمون بالطاقة الخضراء في تقرير حديث نشر الثلاثاء نظرة متشائمة تتعلق بالصعوبات التي تواجهها الحكومات حول العالم في تقليص التمويلات المخصصة لقطاع الوقود الأحفوري وإحلال محلها الاستثمارات في قطاع الطاقة الشمسية.

وذكر الخبراء في تقرير لشبكة "رين 21" المعنية بسياسات الطاقة النظيفة أن استخدام الوقود الأحفوري لا يزال المهيمن وهو على نفس درجة الارتفاع التي كان عليها قبل عشر سنوات، وذلك على الرغم من التراجع الملحوظ في تكاليف الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة والضغط على الحكومات للتحرك نحو مواجهة تغير المناخ.

وقالت رنا أدب، المديرة التنفيذية للشبكة، "إننا نستيقظ على الواقع المرير المحتمل في أن وعود سياسة المناخ على مدى السنوات العشر الماضية كانت في الغالب كلمات جوفاء"، وأضافت "حصّة الوقود الأحفوري من الاستهلاك النهائي للطاقة لم تتحرك شيئا واحدا".

ويظهر التقرير بدقة أن استخدام الوقود الأحفوري مستمر في ظل الطلب العالمي المتزايد على الطاقة واستمرار